٢٠٢٦/٠٨/١٣

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن رفض نشر تقرير الإفصاح الخاص بزيادة رأس مال شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية

في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين، وفي ضوء الاختصاصات المنوطة بها بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

تود الهيئة إحاطة المساهمين والمتعاملين بموقف الطلب المقدم من شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية للحصول على موافقة الهيئة على نشر تقرير الإفصاح وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بغرض السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه، وزيادة رأس المال المرخص به من ٥٠٠ مليون جنيه إلى ١,٧٥٠ مليار جنيه، وذلك على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٦ وافق مجلس إدارة الشركة على مقترح زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه بزيادة نقدية على قدامى المساهمين قدرها ١٥٠ مليون جنيه موزعة على ١٥٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها جنيه واحد للسهم، وزيادة رأس المال المرخص به من ٥٠٠ مليون جنيه إلى ١,٧٥٠ مليار جنيه، واعتماد تقرير الإفصاح المعد طبقا للمادة (٤٨) من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية مع تفويض رئيس مجلس الإدارة في التوقيع عليه واعتماده والعرض على الجمعية العامة غير العادية بعد اعتماده من الهيئة.

٢. تبين من فحص الهيئة للقوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ ما يلي:
   - رأس المال المصدر بلغ ٣٥٠ مليون جنيه.
   - الخسائر المرحلة بلغت نحو ١٦٨ مليون جنيه.
   - إجمالي حقوق الملكية بلغ نحو ٢٣٥ مليون جنيه.
   - إجمالي أصول الشركة بلغ نحو ٣٠٨ ملايين جنيه.
   - بلغت قيمة الاستثمارات في الشركات التابعة نحو ٢٨٦ مليون جنيه، بما يمثل نسبة جوهرية من إجمالي أصول الشركة.

٣. كما تبين من فحص الهيئة للقوائم المالية للشركات التابعة محل الاستثمار، وجود مؤشرات اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات، الأمر الذي استلزم التحقق من مدى كفاية القيم المثبتة لها بالقوائم المالية للشركة الأم، وبيان الأثر المحاسبي المترتب على ذلك، لما قد يكون له من تأثير جوهري على نتائج أعمال الشركة وحقوق ملكيتها، وبناءً عليه طلبت الهيئة من الشركة موافاتها بدراسات القيمة العادلة لاستثماراتها في الشركات التابعة للتحقق من مدى وجود اضمحلال في قيمتها وتحديد الأثر المترتب عليه، وقد قامت الشركة بموافاة الهيئة بالدراسات المعدة من المستشار المالي المستقل، إلا أنه بعد فحص تلك الدراسات ومدى ملائمتها لمعايير التقييم المالي للمنشآت الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته ، انتهت الهيئة إلى عدم ملائمتها

وتلك المعايير ومن ثم عدم الاعتداد بدراسة تقييم وقياس الاضمحلال المعدة من المستشار المالي المستقل، وعدم اعتماد نتائجها لأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة.

٤. ونظراً إلى أن قيمة الاستثمارات في الشركات التابعة، البالغة نحو ٢٨٦ مليون جنيه، تمثل حوالي ٩٢,٨% تقريباً من إجمالي أصول الشركة البالغ نحو ٣٠٨ ملايين جنيه، فإن التحقق من مدى وجود اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات وتحديد أثره المحاسبي وإجراء المعالجة اللازمة بشأنه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية يعد أمراً جوهرياً، لما يترتب عليه من أثر مباشر على نتائج أعمال الشركة وحقوق ملكيتها، لما لذلك من أثر على دراسة القيمة العادلة المعدة في شأن زيادة رأس المال في ظل عدم استكمال المعالجة المحاسبية للقوائم المالية من ثم عدم صحة الأساس التاريخي والمالي الذيُ بنيت عليه تلك الدراسة والتي من شأنها أن تؤثر على النتائج والمخرجات المستخرجة منها، مما يحول دون توفير إفصاح واضح ودقيق عن المعلومات والبيانات المالية التي تُمكّن المساهمين ومن ثم تقييم مدى جدوى زيادة رأس المال، واتخاذ القرار الاستثماري السليم بشأنها.

٥. فضلاً عن عدم توافق دراسة القيمة العادلة لأسهم الشركة مع معايير التقييم المالي للمنشآت الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته؛ لخروج تلك الدراسة عن متطلبات تقييم أسهم زيادة رأس المال وذلك من حيث:

أ- خلو تلك الدراسة من قياس قيمة المنشأة المتوقعة قبل الزيادة وقيمتها بعد الأخذ في الاعتبار الزيادة المزمعة وحصيلتها.

ب- عدم ملاءمة طرق ومنهجيات التقييم المتبعة لطبيعة أنشطة الشركة.

ج- إدراج افتراضات غير دقيقة تبنّت التوسع في كافة الأنشطة، بما يتناقض صراحةً مع ما ورد بتقرير الإفصاح من قصر استخدام حصيلة الزيادة على تمويل نشاط تداول الأوراق المالية فحسب.

د- الآثار السلبية لهذه الافتراضات على صحة ودقة النتائج المستنتجة من الدراسة.

وعليه فإن ما تضمنه تقرير الإفصاح فيما يخص زيادة رأس المال في ظل عدم استكمال المعالجة المحاسبية لتلك الاستثمارات من شأنه أن يستند إلى بيانات مالية غير مستكملة، بما لا يوفر للمساهمين الإفصاح الكافي عن المعلومات المالية السليمة لاتخاذ قرار بشأن جدوى الاكتتاب في زيادة رأس المال.

وبناءً على ما تقدم، وحرصاً على حماية حقوق المساهمين وضمان سلامة الإفصاح، **فقد قررت الهيئة رفض نشر تقرير الإفصاح المقدم من شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية وفقاً لأحكام المادة (٤٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٥٠ مليون جنيه بقيمة اسمية قدرها جنيه واحد للسهم لعدم كفاية ودقة الإفصاح والمعلومات المالية (التاريخية والمستقبلية المتوقعة) المقدمة إلى الهيئة**، وما يترتب عليه من عدم إمكانية السير في إجراءات دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في زيادة رأس المال.

وتؤكد الهيئة أن هذا الإجراء يأتي في إطار دورها الرقابي في ضمان سلامة الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين، والتأكد من أن القرارات المتعلقة بزيادة رؤوس أموال الشركات المقيد لها أوراق مالية تستند إلى بيانات مالية سليمة ومستوفية للمتطلبات والقواعد المقررة.

****

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر
الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG